الشعر الكثير للمبالغة والتفنن الحاصل به وقد تعرض الحلبي للقسمين فراجعه ثم
التحقيق ان العامل في البدل غير العامل في المبدل منه فهما جملتان مستقلتان
فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه فكانك قلت اكلت ثلثه بخلاف بقية التوابع فان
العامل في المتبوع هو العامل في التابع وذهب بعضهم الى ان العامل في البدل هو
العامل في المبدل منه فتكون جميع التوابع على هذا القول مستوية وهل يجوز
تعدد البدل اولا قال ابو حيان اما بدل البدا فيتعدد واما بدل الكل والبعض
والاشتمال فلا نص احد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيها ووقع الان
في كلام بعض اصحابنا ما يدل على انه لا يتكرر قوله المنصوبات ما قيل في
المرفوعات من انه جمع مرفوع او مرفوعة يقال هنا قوله ستة عشر حصرها في
هذا العدد استقرائي وبدا منها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها محمول عليها
ومشبه بها قوله المفعول به قدمه كجمع من النحاة لانه احوج الى الاعراب اذ هو الذي
يقع بينه وبين الفاعل الالتباس وقدم به الحاجب كالزمخشري المفعول المطلق
لانه المفعول حقيقة قوله اسم لا قيل حيث ذكر اسم لا في المنصوبات فكان ينبغي
ان يذكر خبرها في المرفوعات وكذا يقال في المنادى المفرد واسم كاد واسم ما الحجازية
واخواتها والفعل المضارع المجرد فان هذه المذكورات من قبيل المرفوعات ولم
يعدها في باب المرفوعات واجاب الناصر الطبلاوي بانه يمكن ادخال خبر لا في
اخوات ان وكذا اسم كاد وما الحجازية واخواتها في اخوات كان واما المنادى
المفرد والفعل المذكور فقد ذكرهما قبل ولم يذكرهما ثانيا في خصوص المرفوعات
لداعية الاختصار اهـ بتصرف ما قوله المنادى المضاف وشبهه الاولى عدم
التقييد بالمضاف وشبهه ليشمل المنادى المفرد فانه في محل نصب كاسم لا لان
الكلام هنا في عد المنصوبات مطلقا ولو محلا ويدل لهذا ما سياتي من تقسيمه
المفعول الى ظاهر والى مضمر فان المضمر منصوب محلا فالمنادى مطلقا من
المنصوبات لكن انه كان مضافا او شبيها بالمضاف نصب لفظا والا نصب
محلا فهو منصوب اما لفظا او محلا قوله اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل
باخره شيء يقتضي بناوه كنون النسوة ونوني التوكيد وكذا ان تقول للحاجة اي صح

الى هذا

الى هذا القيد اي قوله ولم يتصل الخ لان الكلام في المنصوب ولو محلا والفعل الذي لحقته
احدى النونات ودخل عليه الناصب فهو وان كان مبنيا يكون في محل نصب قوله
الاول المفعول به ال اسم موصول ومفعول صلته والهاء في به عائد على ال ونايب
الفاعل ضمير مستتر عائد على الفعل المفهوم من لفظ مفعول اذ التقدير الاسم
الذي فعل به الفعل وقس على ذلك المفعول معه والمفعول فيه والمفعول له
هكذا قرره الناصر الطبلاوي قال شيخنا يلزم على جعل نايب الفاعل ضميرا مستترا
في مفعول جريان الصلة على غير من هي له فيكون الواجب الابراز فان يقال المفعو
هو بها فالاحسن ان نايب الفاعل الجار والمجرور ولا ضمير في الوصف والبا للالصاق
اي الذي فعل به الفعل وقس الباقي قوله وهو الاسم اي حقيقة كضربت زيدا او
تاويلا كقوله تعالى ولا تخافون انكم اشركتم اي الاشراك ونحو احب ان تفهم فان وما
دخلت عليه في تاويل مصدر والتقدير احب فهمك قوله الذي وقع عليه فعل
الفاعل اي بلا واسطة فخرج المجرور نحو مررت بزيد فانه وقع عليه فعل الفا على
وهو المرور لكن بواسطة حرف الجر ومثله المنادى نحو يا عبد الله فانه وان كان في الحقيقة
كل منهما مفعولا به لكنه لا يطلق عليهما في الاصطلاح ذلك نحو ظاهر قوله وقع
عليه فعل الفاعل يفيد انه لا بد من وجوده اي المفعول به قبل وقوع الفعل عليه
وهو ما اعرب كثير قوله تعالى خلق الله السموات والارض مفعولا مطلقا لا مفعولا به
قاله الحلبي والصواب انه مفعول به على حد بنيت الدار فان قلت ان التعريف غير
مانع لشموله زيد في قولك زيد ضربته فان الفعل واقع على ضميره الذي هو عينه
فيكون واقعا عليه في المعنى والجواب ان المراد بوقوع فعل الفاعل عليه ان يكون الاسم
وضع للدلالة على انه وقع عليه الفعل فخرج زيد في المثال المذكور فانه وان
كان واقعا عليه في المعنى الا انه لم يوضع للدلالة على ذلك وانما وضع للابتداء عنه
قوله ويصح نفيه عنه قال العلامة الشنواني الاولى او نفي عنه ووجهه شيخنا
بان المراد النفي بالفعل لا صحته بدليل المثال الذي ذكره والمحل للواو لا الواو وقوله
الواو في قوله ويصح بمعنى او وذلك لان المراد ان المفعول به اما ان يتعلق به الفعل
او ينفى عنه لانه ما اجتمع فيه امران لوقوع عليه وصحة النفي عنه والا لما دخل نحو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)